

## تفاوض عبر الحرب

خلال تلك الفترة تسعة شهداء فلسطينيين، ونُفذت سبع عمليات مسلحة وهجمات فردية أودت بحياة إسرائيليين اثنين. وطبقاً لمصادر فلسطينية بلغ مجموع الاصابات على امتداد الشهر ٢٥ شهيداً و٢٨٧ جريحاً أصيبوا بطلقات حية أو معدنية، بالإضافة الى عدد أكبر من الجرحى أصيبوا نتيجة الضرب أو الاختناق أو الصدم أو الرصاص المطاطي (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٤/٣/١٩٩٢). أما العمليات المسلحة العنيفة، فشملت قتل اسرائيلي بالرصاص، في ١٦ شباط (فبراير)، تبين انه يعمل حارساً لشركة كاباتل في تل - أبيب، وقد أعلنت حركة «فتح» مسؤوليتها عن العملية؛ كما شملت طعن ضابط في القدس في ٢٦ الشهر ذاته على يد شاب تمكن من الفرار. بينما ادعت مستوطنة ان ابنتها قُتلت بحادث سيارة بعد رشقها بالحجارة في منطقة كريات أربع، في ٢٤ منه (القدس العربي، لندن، ١٧ و٢٧ - ٢٨/٢/١٩٩٣).

ألا ان الوقائع هذه لم تكن سوى مقدمات لسلسلة العنف الذي تصاعد لاحقاً. فقد هاجم شاب من غزة المارة بسكين في أحد شوارع تل - أبيب، في الاول من آذار (مارس)، وقتل اثنين وجرح ثمانية آخرين، قبل ان يتمكن اسرائيليون من الامسك به واشباعه ضرباً. وقد صرح نائب مفتش عام الشرطة الاسرائيلية يعقوب ران، لاحقاً، بأن المهاجم كان غاضباً بسبب فشله في الحصول على عمل، فيما أكدت منظمة «الجهاد الاسلامي» (جناح فتحي الشقاقي) مسؤوليتها عن الحادث. ونفت الرواية الاسرائيلية (الحياة، لندن، ٢/٣/١٩٩٣). بعد يوم واحد فقط أعلن عن مقتل اسرائيلي آخر ضل طريقه داخل مخيم رفح الذي دخله بسيارته خطأ، مما عرّضه الى الرجم بالحجارة واطلاق الرصاص. وقد ردت قوات الاحتلال على الحادث بشن حملة دهم وضرب واعتقال شملت مئتي مواطن (المصدر نفسه، ٣/٣/١٩٩٢). وفي أعقاب قيام امرأة

بلغ العنف أخيراً ذروته نتيجة تقابل اتجاهين يتناميان منذ شهور عدة. تمثل الاول بالتطور المستمر لحالة الحرب التكتيكية في داخل الارض المحتلة، التي شهدت محاولات اسرائيلية متكررة لاستعادة زمام السيطرة الميدانية، من خلال نشاط الوحدات الخاصة وجهاز «شين بيت» (الامن العام)، وعبر فرض العقوبات الجماعية؛ ورداً فلسطينياً متزايداً، جاء على شكل عمليات صدامية مسلحة أخذت في التطور نحو حرب عصابات حقيقية. وتمثل الثاني في محاولة غير طرف التأثير، بواسطة العنف، في مجرى العملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، اثر تجميد المفاوضات الثنائية نتيجة ابعاد حوالي ٤٠٠ مواطن في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢. اذ عمدت حكومة اسحق رابين الى زيادة الضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك على أعضاء الفريق التفاوضي لحمل الجميع على العودة الى واشنطن دون الحصول على تراجع اسرائيلي في شأن المبعدين وحقوق الانسان وشروط التفاوض. وسعت، كذلك، بالمعيار ذاته، الى اضعاف نفوذ ومصداقية القيادة الفلسطينية والوفد التفاوضي من خلال التأثير في الرأي العام الفلسطيني ودفعه نحو اليأس في ظل غياب نتائج ايجابية ملموسة للمفاوضات. بينما نشطت الجهات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام، وخصوصاً حركة «حماس»، التي رأت في جريمة الابعاد فرصة لتحقيق مكاسب سياسية، وتقوية زعامتها في الساحة الفلسطينية، وزيادة عملياتها المسلحة بهدف منع استئناف المفاوضات واحراج قيادة م.ت.ف. وكسب نفوذ أكثر على مستوى الشارع العام.

### الأكثر دموية

ظهرت المؤشرات على تفجر الوضع منذ النصف الثاني من شباط (فبراير) ١٩٩٢؛ فقد سقط في